الإنعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية

أ.د.سرمد زكي الجادر [*] فينوس غالب كامل[**]

المُقــدمـــة

شـهدت البيئة الدوليـة منـذ الحـرب العالميـة الثانيـة متغيـرات عـدة ، كـان مـن أبرزهـا تعزيـز اتجاهـات التعـاون علـى الصـعيد الإقليمـي ودعـم التعـاون علـى الصـعيد العالمي، وكان ذلك عبر عدد من المنظمات والتكتلات والتجمعات الإقليمية ، التي تمثل جميعها مضمون مفهوم الترتيبات الإقليمية ، وبالنسبة لإقليم جنوب شرق آسيا ، فإن دوله عملت على تشكيل وإنجاح عدد منالترتيبات الإقليمية التي تُعد من أهم الترتيبات الأقليمية في العالم ، وذلك للوصول الى حالة الأستقرار الإقليمي ، ورغبةً من هذه الدول في جني ثمار النجاحات الاقتصادية التي تحققت لهم، مع ضمان دور فاعل في السياسة الدولية، ومن أبرز هذه الترتيبات الأقليمية هي رابطة دول جنوب شرق آسيا ((((Association of South East Asian Nations التي تُعرف باسم ((آسيان)) أو ((ASEAN))، وهي إحدى أهم الترتيبات الإقليمية على مستوى العالم ومن أولها إنشاءً، فهي تأسست في 8/8/1967، وتجمع دول آسيا . الهادىء للتعاون الاقتصادي ((Asia - Pacific Economic cooperation))، أو ما يُعرف بـ(APEC) أو ((الأبيك)) الذي تأسس عام 1989، وأيضاً منتدى آسيان الإقليمي " ASEAN Regional Forum " في عام 1993 .

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
(**)كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

ونظراً لأهمية هذه الترتيبات الأقليمية ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى بأن إستراتيجيتها للهيمنة على آسيا والعالم تتركز عند سيطرتها على مجمل الترتيبات الأمنية والاقتصادية والسياسية في إقليم جنوب شرق آسيا ، إذ إن أي جديد يطرأ على هذه الترتيبات الإقليمية قد يؤثر سلباً أو إيجابياً في دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأقصى، ولهذا فنحن نتحدث في هذا البحث عن الإنعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية .

أولاً : إشكالية الدراسة :تسعى الدراسة لوصف وتحليل إشكالية العلاقة بين الترتيبات الإقليمية القائمة في إقليم جنوب شرق آسيا وإنعكاساتها الأمنية والمستقبلية على الهيمنة الامريكية بأعتبار أن هناك تأثيرات متبادلة سلبية وإيجابية بين المتغيرين المذكورين آنفاً.

إن الإشكالية تنبع من تشابك المصالح وعلاقة التأثير والتأثر بين كل من الترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا وبين الوجود الأمريكي في المنطقة الذي هو أحد أوجه الهيمنة الأمريكية، إذ يجد المتتبع أن العلاقة بين المتغيرين المذكورين آنفاً هي علاقة مصلحة متبادلة من جهة ، وعلاقة تعارض من جهة أخرى ، ونقصد بالأخير هو التعارض بين السعي الأمريكي لإيجاد ترتيبات أمنية جديدة في المنطقة مقبولة آسيوياً وتخدم مصالحها في آسيا ، وبين الرؤية الآسيوية التي ترى ضرورة إيجاد توازن قوى جديد داخل إقليمها وتحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والأمنية التي يجب أن تسود بينها ، ما خلق نوعاً منالتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ، وبين قوى إقليمية ودولية حول كسب مكانة متميزة في الإقليم وفي ترتيباته الإقليمية .

ثانياً: فرضية الدراسة: في ضوء الأشكالية أعلاه، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ((إن هناك متغيرات إن حصلت في المستقبل المنظور في الترتيبات الأقليمية لأقليم جنوب شرق آسيا فأنها ستؤثر سلباً في الهيمنة الأمريكية العالمية، لأنها تتنافى مع مبادىء هذه الهيمنة ومصالحها المنتشرة في العالم، ومن أهمها بروز الصين المحتمل كقوة إقليمية مهيمنة وتشكيل دور رئيس لها في هذه الترتيبات الإقليمية،

فضلاً عن إبعاد كل من يحاول السيطرة على المنطقة وفرض أرائه ومصالحه عليها، لاسيما وإن المنطقة باتت من أكثر المناطق تطوراً في العالم، كما تستطيع أن تعمل بحرية دون خوف أو خشية من أحد. ولكن في حال حدث العكس، وبقيت الآسيان تعتمد على الوجود الأمريكي كقوة رادعة وموازنة لكل الأطراف والقوى في المنطقة ، بل قد توفر هذه الترتيبات الإقليمية الأجواء للولايات المتحدة الأمريكية لكي تُوسِّع في تحالفاتها ، لاسيما مع منافسيها ، فإن هذا يعني اسهام هذه الترتيبات الإقليمية في إستمرار الوجود الأمريكي هناك كقوة عظمى ذات قواعد منتشرة على طول الساحل الغربي للمحيط الهادىء ، وهذا سيدعم بالنهاية الهيمنة الأمريكية العالمية)) .

ثالثاً: مناهج الدراسة: إنطلاقاً من الإشكالية والفرضية ،التي تتبناها الدراسة ، سيستدعي الأمر توظيف عدد من مناهج البحث العلمي وكلٌ حسب وضعه المناسب ومكان إستخدامه ، وهذه المناهج هي المنهج التأريخي ، والتحليلي ، والأستشرافي .

رابعاً : هيكلية الدراسة: سيتم تناول موضوع الدراسة عن طريق تقسيمها الى مبحثين ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، الأول يسلط الضوء على الإنعكاسات المستقبلية السلبية للترتيبات الإقليمية على الهيمنة الأمريكية، التي سَينطلق عليها اسم ((الإنعكاسات الكابحة))، إذ سنذكر فيها بعض الحالات التي إن حصلت مستقبلاً فأنها ستكون ذات ضرر كبير على المصالح الأمريكية في المنطقة ومن ثم الهيمنة الأمريكية على العالم أجمع، ومن هذه الحالات هي تَزَّعم الصين للترتيبات الإقليمية، وحدوث شراكات آسيوية، وأيضاً تراجع إعتماد دول الآسيان على الولايات المتحدة الأمريكية.

أما المبحث الثاني فسيتناول الإنعكاسات المستقبلية الايجابية للترتيبات الاقليمية على الهيمنة الأمريكية، وسنطلق عليها اسم ((الإنعكاسات الدافعة))، التي تشتمل على بعض الحالات التي إن حصلت مستقبلاً فأنها ستكون ذات نفع كبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ووجودها في المنطقة وبالتالي هيمنتها العالمية، ومن هذه الحالات هي استمرار إعتماد دول الآسيان على الوجود الأمريكي، توفير

الأجواء لتحالف أمريكي–صيني، وأيضاً زيادة الشراكات والتحالفات الأمريكية مع دول المنطقة .

المبحث الأول : الإنعكاسات الكابحة :–

هي الإنعكاسات المستقبلية السلبية للترتيبات الإقليمية على الهيمنة الأمريكية ، إذ نذكر فيها بعض الحالات التي أن حصلت مستقبلاً فأنها ستكون ذات ضرر كبير على المصالح الأمريكية في المنطقة ومن ثم الهيمنة الأمريكية على العالم أجمع ، ومن هذه الحالات هي تَزَّعم الصين للترتيبات الإقليمية ، وحدوث شراكات آسيوية ، وأيضاً تراجع إعتماد دول الأسيان على الولايات المتحدة الأمريكية .

أولاً : تَزَّعم الصين للترتيبات الإقليمية وتوسيع شراكتها مع الآسيان : .

يُعد هذا الأحتمال من أخطر مايُمكن أن تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لحضورها ومكانتها في الترتيبات الإقليمية الجنوب شرق آسيوية ، إذ إنهسيجعل من الترتيبات الإقليمية عامل خطورة وتهديد على الوجود الأمريكي في آسيا ومن ثم على مكانتها وهيمنتها العالمية ، وكل هذا بسبب حساسية الموقف الأمريكي من الصين كونها دولة صاعدة آسيوياً وتطمح في قيادة آسيا ، لاسيما إن الصين تتوسع سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وبحرياً بشكل لايمكن إنكاره ، الأمر الذي سيجبر البلدان المحيطة بها، ومن ضمنها دول جنوب شرق آسيا، على توسيع علاقاتها معهالاسيما في إطار الترتيبات الإقليمية في المنطقة[1]، وهذا التحليل له مدلول في الماضي فعلاً، ففي عام 1990 ذهب الرئيس الأندونيسي ((سوهارتو)) للصين، بعدما أستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين ، إذ كانت هذه العلاقة مقطوعة لاكثر من عقدين، وقد فوجيء سوهارتو بمعدل ومدى النمو الاقتصادي للصين ، وانتابه القلق من أن تتحول الصين الى قوة إقليمية ، ولهذا فقد وجهت أندونيسيا تأييدها المؤثر في مناقشات رابطة الأسيان للدفع في إتجاه إطار أوسع للحوار الأمني مع الصين [2]، وبالفعل جاءت هذه التوصية بنتيجة فعلية ، فقد بدأ الأسيان في تطوير علاقة الشراكة مع الصين ، كما أسفر أول إجتماع لمنتدى أسيان الإقليمي عن التوصية بعضوية الصين [3] ، وأعطى

المنتدى للصين رئاسة مجموعة بناء الثقة في ما بين الدورات التي كان لها دور رئيس في توقيع الصين لإتفاقيات عدة مع روسيا والهند ودول أخرى في آسيا الوسطى ، وهو ما أظهر استعدادها للمشاركة النشطة والمسؤولة في الشؤون الآسيوية ، كما أن مشاركتها في الترتيبات الإقليمية سيساعدها على زيادة إندماجها في المنطقة[4].

وفي الحقيقة ، فأن الصين هي من أهم الدول خارج الإقليم إرتباطاً بهذه الترتيبات الإقليمية ، كونها ترتبط مع إقليم جنوب شرق آسيا بروابط كثيرة وحساسة ، كما أنها تُعد أهم وأخطر دولة في المنطقة يَتوَقع لها أن تكون قطباً مهماً في المستقبل، كونها دولة لاتتوقف عن العمل، كما أنها تسعى لتحل محلالولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية مهيمنة في آسيا، وترى بأن الولايات المتحدة الأمريكيةتُعد عائقاً أمام طموحاتها ، فالمخطط الأستراتيجي الصيني يهدف الى إزالة النفوذ الأمريكي في غربي الهادىء وجنوب شرقي آسيا، وإستعادة تايوان، وتوحيد الكوريتين، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر اليها ليس فقط كونها أكبر قوة عسكرية آسيوية، بل كونها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية وصَدَّرت التكنولوجيا النووية الى الدول الأخرى[5] .

إن الصين على إدراك كامل بأن دورها كلاعب إقليمي محوري يمتلك مقومات القوة الكبرى قد يكون تحدياً أمام النفوذ الأمريكي في إقليم جنوب شرق آسيا ، إذ يعد هذا الإقليم ضمن أولويات كل من الأستراتيجيتين الصينية والأمريكية ، كما أن الصين تعدّ الإقليم المجال الحيوي لها بسبب قربه الجغرافي وتماثله الثقافي معها ، لذا ترى الصين أنها إذا أصبحت عنصراً فاعلاً في الترتيبات الإقليمية لجنوب شرق آسيا فإن هذا سيُحدد موقع الصين في السياسة العالمية [6]، وهذا يُشكل تحدياً حقيقياً للمصالح الأمريكية في الإقليم والعالم ، ناهيك عن إن القرارات التي ستصدر عن الترتيبات الإقليمية في هذه الحالة ستكون بالطبع في غير صالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنما لصالح أعدائها ومنافسيها ، ومن أكثر الأدلة على هذا الكلام هو الدعوات المتكررة للصين والمقَدَمة في جلسات منتدى آسيان الإقليمي لإزالة القواعد البحرية الأمريكية من مناطق مختلفة من المحيط الهادىء [7] ، فالصين لها من القدرات

والأمكانيات مايسمح لها بالإعتراض على بعض الأمور والقضايا والتأثير في القرارات بما يخدم مصلحتها ، وتستغل الصين في هذه المواقف مساعداتها الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا ونفوذها الاقتصادي الكبير في الترتيبات الإقليمية الجنوب شرق آسيوية ، فضلاً عن وجود عدد كبير من الصينيين يعيشون هناك ، إذ إن أعداداً كبيرة جداً من الصينيين يستقرون في دول جنوب شرق آسيا ، وأن هؤلاء هم من أصحاب النفوذ الاقتصادي والشركات الكبرى (*) ، الذين تستخدمهم الصين كوسيلة ضغط على دول الأسيان لتمرير متطلباتها في إجتماعات المنتدى والأبيك [8] .

كما أن الصين ستستغل العلاقات المهمة التي تجمعها بأغلب دول الأسيان، وقد تقوم باستثارة العواطف المعادية للغرب– لاسيما في ما يتعلق بمسألة القيم الغربية وحقوق الأنسان – التي تنطلق من قادة ماليزيا وسنغافورة وماينمار بالخصوص، فماليزيا، وعلى لسان ((مهاتير محمد))، تجد في الصين حليفاً كبيراً في معاداته للغرب ، وفي كفاحه لتطوير منتدى آسيان الإقليمي والأبيك ، وأيضاً إهتمامه بالمنتدى الاقتصادي لشرق آسيا (EAEC) ومنع الدول التي عبر المحيط الهادىء من الإنضمام اليه[9].

أما سنغافورة ذات الأغلبية العرقية الصينية، فقد لعبت دوراً خاصاً في مساعدة الصين على التحديث وتزويدها بتسهيلات معالجة النفط وتسهيلات أخرى في المنطقة، لاسيما إن سنغافورة ليس لها نزاعات إقليمية حقيقية أو حتى ممكنة مع الصين [10].

وبالنسبة لماينمار ، فلها علاقات مميزة مع الصين ، على إعتبار أن ماينمار لها أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين ، فهي بلد حدودي مجاور يوجد بها ما يزيد على مليون مواطن صيني، كما أن ماينمار تقوم بدور مهم في سياسة أمن الطاقة الصيني، لأن الصين تستخدم السواحل الماينمارية كمنافذ لنقل النفط القادم من الشرق الأوسط، كما أنها إستغلت العقوبات الأمريكية على ماينمار للتقرب منها وتحقيق المصالح الصينية بشكل كبير، إذ أصبحت الصين رابع أكبر مستثمر أجنبي في ماينمار[11].

إن هذه العلاقات المهمة وغيرها من التي تجمع الصين بدول الأسيان ، إنسحبت بصورة إيجابية على مشاركة الصين في الترتيبات الإقليمية هناك ، وبالتأكيد فأن هذه المكانة الصينية في جنوب شرق آسيا توضح سعي الصين لكي تتبوأ مركزاً

إقليمياً مهماً ومميزاً ، لاسيما إن الإقليم يتميز بإطلاله على مضيق ملقا ، مما يجعل الصين تسعى لإيجاد آلية تعاون إقليمية فعالة تضمن أمن المضيق وتجعلها تشارك في تخطيط وإدارة أموره لتحقيق الكسب المشترك عبر التعاون ضمن إطار الآسيان [12] ، فضلاً عن إن الإقليم يطلُّ أيضاً على بحر الصين الجنوبي ، الذي يجذب إهتماماً بالغاً من الصين للإتفاق مع دول الأسيان حول هذا الموضوع الأستراتيجي بالنسبة للطرفين ، لذلك ستحاول الصين جعل علاقاتها طيبة مع الأسيان بصورة مستمرة ، وستعمل على ضمان بناء مكانة إقليمية لها في الترتيبات الإقليمية الذي سيؤهلها لأن تكون القوة الأقليمية الأولى في آسيا ، مما يعني تحولاً في التوزيع الدولي للقوى ، فالإنفتاح الآسيوي هو جزء من بناء دور إقليمي واضح وملء حيز سياسي وإقتصادي أكبروقد يكون على حساب الغير ، وهذا ماتدركه الصين وكل القوى الأسيوية وأيضاً الولايات المتحدة الأمريكية[13] .

ثانياً : تهيئة الظروف لحدوث شراكات بين القوى الآسيوية : –

قد يكون تهيئة الظروف لحدوث شراكات آسيوية عن طريق الترتيبات الإقليمية في جنوب شرق آسيا إحدى أهم إنجازات هذه الترتيبات وأيضاً أهم أهدافها ، لاسيما في مجالي الأمن والاقتصاد ، وهذا ماقد تستثمره بعض القوى لصالحها كالصين وروسيا مثلاً والهند واليابان أيضاً وحتى كوريا الشمالية ، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فأن الخطر يأتي من التحالفات بين الصين وروسيا بصورة كبيرة كمنافسين لها في المنطقة ، ولكن هذا لايعني عدم تخوفها من الهند واليابان أو كوريا الجنوبية ، فهي تعتقد بأن أي تحالف لايشملها هو بالضد من مصالحها ، ومن جهة أخرى فأنها قد تفقد حلفاءها شيئاً فشيئاً إذا ماشَبَّكَل هؤلاء الحلفاء شراكاتإستراتيجية فيما بينهم دون تَدَّخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا مايذكره ((زبيغنيو بريجنسكي)) في كتابه ((رقعة الشطرنج العظمى)) حينما ذكر : " في المستقبل قد يكون على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعقد العزم للتغلب على الإئتلافات التي تسعى لدفع أمريكا خارج القارة الآسيوية مُهدِدة بذلك مكانة أمريكا كقوة عالمية 00 وأن السيناريو الأخطر سيكون إئتلافاً كبيراً مضاداً للهيمنة بين الصين وروسيا 00 وقد يكون تحدياً أكبر

محدودية جغرافياً ولكن أكثر أهمية من ناحية إحتماليته قد يشمل محوراً صينياً . يابانياً في أعقاب إنهيار مركز أمريكا في الشرق الأقصى ، ويكمن خطر هذا المحور في أنه سَيوَحد أثنين من الشعوب المنتجة بشكل فائق، ويمكن لهذا التحالف أن يستثمر صيغة ((الآسيوية)) كعقيدة موحدة مناوئة لأمريكا .. وهذه التحالفات المناوئة ستصنعها تحالفات سياسية في المنطقة "[14]، ويُشير بريجنسكي في ذلك الى الترتيبات الإقليمية في جنوب شرق آسيا التي طالما حملت شعار ((أسينة المنطقة)) وإخراج القوات الأجنبية منها .

ويبرز خطر هذا الإحتمال على الهيمنة الأمريكية في ضوء تنامي الحراك السياسي بين الصين وروسيا الذي قد يُشكل تحدياً خطيراً للأستراتيجية الأمريكية الشاملة ، إذ إن روسيا بدأت بتكثيف جهودها للتحرك شرقاً باتجاه إقليم آسيا . الهادىء، كَرَّد لها بعد محاولات توسيع حلف شمال الأطلسي[15]، فبعد المعاهدة الروسية . الصينية في موسكو عام 2001 ، التي لم تقتصر على الجوانب السياسية، بل أنها أوجدت ظروفاً جديدة للتعاون المتبادل المثمر في جوانب إجتماعية وإقتصادية وثقافية، تسعى روسيا أيضاً الى إنشاء عالم متعدد الأقطاب لمواجهة الهيمنة الأمريكية، لاسيما في محيطها الآسيوي ، ونظراً لأنها تعي أهمية الترتيبات الإقليمية في مواجهة الهيمنة الأمريكية ، فأنها عملت على التقرب من رابطة الآسيان فضلاً عن تفعيل حضورها ودورها في المنتدى ، هذا فضلاً عن تَشكيلها لترتيب إقليمي معالصين وأربع جمهوريات من آسيا الوسطى (طاجيكستان، كازاخستان، قيرغستان، وأوزبكستان)، ألا وهي ((منظمة شنغهاي للتعاون)) ، التي كانت تدعو بصورة صريحةالى إنشاء عالم متعدد الأقطاب ، فضلاً عن معارضتها الواضحة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا ولاسيما فيما يتعلق ببرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي [16].

أما الصين فتعمل على إستثمار إجتماعات منتدى آسيان الآقليمي لتقوم بتنظيم وترتيب العلاقات مع اليابان وكوريا الجنوبية ، لاسيما في مجالات أمن الطاقة وإنشاء سوق مشتركة للطاقة وإستغلال إطار التعاون والعمل على لعب دور إيجابي نشط في شؤون مضيق ملقا ، إذ إن ضمان أمن هذا المضيق يَصُب في المصالح

المشتركة للبلدان الآسيوية المطلة عليه والقريبة منه، وأن منطقة شرق آسيا قد بدأت بالفعل في التعاون التدريجي في هذا المجال عن طريق منتدى آسيان الإقليمي والأبيك[17]، اللذين يوفران الأجواء المناسبة لإلتقاء الأطراف المتباعدة جغرافياً وسياسياً وثقافياً ويفتحان المجال لتبادل الآراء والتوافق وعقد التحالفات الأستراتيجية، حالهما في ذلك حال كل ترتيب إقليمي أو دولي فاعل تلتقي فيه قوى دولية تحاول التآلف لتنسيق مصالحها ، ولرسم خارطة أمنية جديدة للمنطقة تقوم على التعاون وليس الصراع الذي لايخدم أي طرف في النهاية ، فحتى كوريا الشمالية التي تعدها أغلب دول المنطقة بأنها دولة دكتاتورية وعدائية ، فأن الأسيان حاولت في أكثر من مناسبة إدخال هذه الدولة في محاور إجتماعاتها للتَوصُل الى حل أزماتها السياسية مع دول المنطقة ولاسيما مع جارتها الجنوبية [18] ، التي بدأت بتحسين علاقاتها حتى مع الصين بالرغم من كل المشاعر الشعبية التأريخية المتعارضة بين الجانبين ، أما الصين فتهدف بصورة رئيسة من توافقها مع كوريا الجنوبية ، الى إختزال دور اليابان الإقليمي المحتمل ، وأيضاً لمحاولة توحيد الكوريتين مرة أخرى ، وهذا ما تعده الولايات المتحدة الأمريكية خطاً أحمر في منطقة آسيا . الهادىء [19].

وتقوم الصين . بصورة خاصة . باستثمار هذه الأجواء التي توفرها رابطة الأسيان ومنتدى أسيان الإقليمي ، وتسعى لأقامة علاقات شراكة مع أكثر من طرف في آن واحد ، ومن أهم هذه الشراكات هو الشراكة مع الهند ، التي تنطلق من أسس مماثلة لتلك التي تحكم العلاقة مع روسيا، ما قاد الى الحديث عن إمكانية قيام مثلث صيني . روسي – هندي ، وهو أمر لايتفق مع المطالب الأمنية الأمريكية في المنطقة التي تقوم على منع قيام أية محاولة إستقطاب فردية أو جماعية ، وهذا هو سبب نظرتها للترتيبات الإقليمية في جنوب شرق آسيا بعين الريبة والشك والتخوف [20] ، فالعلاقة بين الصين والهند آخذة بالتطور الإيجابي منذ إنفتاح الهند على الترتيبات الإقليمية ، لاسيما في المجالات الاقتصادية والتجارية ومجال الطاقة ، فالصين اليوم هي ثاني أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بعد التوقيع عام 2005 على

((إتفاقية الشراكة الأستراتيجية)) مما جعل الهند تطلق على عام 2006 – عام تنفيذ الإتفاقية – بأنه عام ((الصداقة مع الصين))[21] 0

هذا ناهيك عن تكوين علاقات الشراكة الصينية مع دول جنوب شرق آسيا كل على حدة عن طريق المشاركة في الترتيبات الإقليمية ، إذ إن للصين علاقات وطيدة مع ماليزيا وسنغافورة وماينمار وأندونيسيا ، وأيضاً لها علاقات أخرى وطيدة مع تايلند لاسيما بعد عام 1997 عندما قام رئيس الوزراء التايلندي أنذاك ((شافاليت يونغتشا يود)) بزيارة الصين ، إذ إعترف بأن الصين هي قوة عظمى لها دورها العالمي ، وبأن تايلند ترغب أن تكون جسراً بين الصين والأسيان ، وقد تم تحديد غرض الزيارة على أنه "ترسيخ تحالف وطيد مع الصين الأعظم"[22].

كما قامت الصين بتفعيل علاقاتها الدبلوماسية مع فيتنام وذلك لإثبات حسن نيتها وتعزيز صورتها كدولة تتطور سلمياً ، وإبراز نفسها كدولة مسؤولة عن أمن جيرانها في جنوب شرق آسيا [23] 0

أما اليابان فهي الأخرى باتت ، ومنذ عام 2001 ، عندما تسلمت حكومة ((كويشيرو كويزومي)) السلطة ، تُفكر في إنهاء إرتباطها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ما يفرضه هذا الأرتباط من التزامات سياسية ، أو مايمكن عده في بعض الأحيان نوعاً من التبعية الذي قد يؤدي الى تعويق التحرك الياباني باتجاه توسيع العلاقات مع العالم بصورة عامة ومع محيطها الآسيوي بصورة خاصة ، وبالذات في إطار مشاركتها في منتدى آسيان الإقليمي والأبيك ، إذ ترى اليابان بأن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها كبديل لها أو متكلم بالنيابة عنها وعن مصالحها ، فضلاً عن جعلها كصوت معارض للصين في هذه الترتيبات الإقليمية ، وهذا مايتعارض مع إستقلالية اليابان وسياستها الإقليمية ، مما جعل حكومة ((كويشيرو كويزومي)) ترفع شعار ((الإعتماد على الذات في الدفاع عن النفس)) مما رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً للتحالف بين الجانبين [24]، لاسيما أن بروز تعاون آسيوي . هادىء متعدد الأطراف هو ضمن إهتمام اليابان، وهذا يظهر عن طريق سياستها في منتدى أسيان الإقليمي ، و(ASEAN+3) الذي دأبت رابطة الأسيان فيه على الجمع بين الصين واليابان وكوريا

الجنوبية ، ما قد يخلق تقارباً حقيقياً بين الصين من جهة وكوريا الجنوبية واليابان من جهة أخرى ، لاسيما أن اليابان مستعدة داخلياً لقبول شراكة مع الصين ومع أي قوة آسيوية أخرى كالهند مثلاً ، فاليابان تجد بأن وجودها مع هذه القوى في الترتيبات الإقليمية يُحتم عليها أن تتشارك معهم في الحفاظ على الأمن الآسيوي نظراً لوجود أهداف أمنية مشتركة كالنزاعات البحرية وأزمة شبه الجزيرة الكورية [25].

إن حصول شراكات آسيوية عن طريق المشاركة في الترتيبات الإقليمية سيجعل العلاقات الآسيوية – الآسيوية تزداد قوة ، وستظهر حالة من الإعتمادية الأمنية والاقتصادية والعسكرية ونوعاً من المصالح المشتركة ، لاسيما أن هناك تهديدات مشتركة بين القوى الآسيوية ستجعلهم دائمي البحث عن حل واضح ينهي جميع هذه التهديدات وذلك لكي تتفرغ هذه الدول للتنمية الاقتصادية ، وهذا أن حصل فأنه سيقلب موازين التحالفات الأمريكية مع دول المنطقة ، وقد يكون ذلك نهاية الهيمنة الأمريكية في المحيط الآسيوي وظهور حالة من ((الآسيوية)) التي ترفض أي تدخل خارجي في الشؤون الآسيوية .

ثالثاً: تراجع إعتماد دول الأسيان على الولايات المتحدة الأمريكية:–

تم بناء هذا الإحتمال على أساس الدعوات المتكررة الصادرة من بعض دول المنطقة التي تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض عدد قواتها وقواعدها المنتشرة هناك، وهذه الدعوات قد تستمر لتمتد الى كل، أو على الأقل أغلب، دول المنطقة، نتيجة الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي تشهده أغلب هذه الدول، ولهذا السبب بات الوجود الأمريكي لامبرر له ، وهذا الشيء . أي تخفيض القواعد العسكرية الأمريكية أو رفعها بالكامل . إذا ما إتفقت عليه دول الأسيان بالكامل وعرضته للمناقشة في جلسات ترتيباتها الأقليمية وتمت الموافقة عليه وتأييده ، فهذا يعني المساس بقواعد أمريكية حيوية وخروج المنطقة من السيطرة الأمريكية، ما يفسح المجال لظهور أقطاب دولية تعمل بحرية دون قيود أو رقابة ، وهذا قد يُشكل في محتواه تحدياً حقيقياً للمجال الحيوي الأمريكي في الإقليم من جهة، وخطر يهدد الهيمنة الأمريكية في العالم من جهة أخرى.

وكانت قد ظهرت بالفعل أصوات رافضة للوجود الأمريكي في الإقليم من حقبة لأخرى ، فمثلاً عام 2005 رفضت ماليزيا على لسان نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الماليزي أنذاك ((نجيب عبد الرزاق))وجود أي قوات أجنبية في مضيق ملقا ، إذ أشار وزير الدفاع الى أن حماية المضيق هي مسؤولية الدول الساحلية المطلة عليه ، وهذه الدول هي ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة ، وعندما عُبرض الأمر في الآسيان وافق عليه أغلب الدول لاسيما أندونيسيا التي ذكرت بأن الخدمات المطلوبة من الولايات المتحدة الأمريكية هي ((محدودة)) بتبادل المعلومات الإستخباراتية ، والمساعدة في التدريب.. وفي المقابل فإن أندونيسيا طلبت عام 2009 من الهند الإشتراك في الحفاظ على الأمن عند مضيق ملقا [26].

وهذا إن دل على شيء فأنه يدل على أن التصور الأمريكي للمنطقة الآسيوية لم يعد يطابق المدركات الأمنية لدول المنطقة ، كما أن عملية فرض التصورات الأمنية الأمريكية القائمة على تأمين المصالح الأمريكية ، وبشكل خاص الاقتصادية منها ، ليست ممكنة كون دول المنطقة قطعت شوطاً متقدماً في الميادين الاقتصادية والعسكرية والتقنية [27] ، فضلاً عن وجود قوى أخرى كبرى على إستعداد لتقديم أية مساعدة لدول الأسيان ، كالصين التي أصبحت تُعد مصدراً مهماً لتسليح عدد من دول الإقليم ، فهي تُقدم المساعدت العسكرية والاقتصادية أيضاً ، مما يجعلها تبدو كبديل مستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الإقليمية لجنوب شرق آسيا[28].

كما أن هناك سبباً مهماً آخر قد يؤدي الى ضعف إعتماد دول الآسيان على الولايات المتحدة الأمريكية ويجعلهم يتخذون القرار بإنهاء الوجود الأمريكي في المنطقة ، وهذا السبب نابع من التساؤل الآتي : " هل ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الحفاظ على وضعية القوة المهيمنة أو القطب الواحد الذي يتحكم في جميع مجريات وتفاعلات النظام الدولي بطريقة أحادية الجانب ، أم أن هناك بعض القيود التي يمكن أن تحد من هذا الدور ؟ " [29] ، ونقصد بكلمة ((قيود)) أي العوامل التي تكون أما خارجية أو داخلية وتعمل على أن تحد أو تعيق الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار بدورها كدولة مهيمنة ، مما يُشكل تخوفاً لدى دول

الأسيان من بقاء إعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية التي قد تتراجع مكانتها العالمية في أي لحظة .

وبالنسبة للعوامل الخارجية التي قد تكون قيوداً للولايات المتحدة الأمريكية في إستمرار هيمنتها العالمية ، فهي تتضمن بروز قوى كبرى ذات قدرات هائلة تحاول منافسة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً ، فالفجوة الاقتصادية والعسكرية التي تفصل الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه القوى ليست في إتساع الفجوة التي كانت موجودة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، والأرقام تتحدث عن وجود عد تنازلي لانتهاء هذه الفجوة شيئاً فشيئاً ، لاسيما بعدما لم تَعُد القوة النووية حصراً على الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنما نلاحظ بأن الدول النووية في تزايد وتطور ، كما أن الجانب الاقتصادي الأمريكي بات يشهد نكسات وأزمات متكررة حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحولت من دولة دائنة الى دولة مدينةتصل ديونها الثقيلة الى نحو (14,3) تريليون دولار[30]، وهذا مارصدته مراكز بحثية عدة وكُتَّاب ومفكرون سياسيون أغلبهم أمريكان، ونذكر هنا التقرير الصادر عن مجلس الإستخبارات الوطني الأمريكي عام 2008 الذي رصد أبرز الإتجاهات العالمية المُحتملة حتى عام 2025 في ضوء التطورات التي يشهدها العالم ، وقد ذكر هذا التقرير بأن السنوات المقبلة ستشهد صعود قوى جديدة على المسرح الدولي مثل روسيا والصين والهند وهو ما سيؤدي الى قيام نظام دولي متعدد الأقطاب، فضلاً عن تزايد عدد المنظمات والقوى غير الحكومية[31].

أما العوامل الداخلية ، فنعني بها إحتمال تراجع مستوى القدرات الأمريكية عسكرياً وسياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، فمن ناحية القوة العسكرية ، التي هي من أهم أوجه التفوق الأمريكي ، فهي تتعرض . في واقع الأمر . لتحديات أو بالأحرى الى قيود تحد من الاستمرار في هذا التفوق ، وتتمثل هذه القيود بثلاثة أوجه رئيسة [32] : –

الأول عسكري : ويتمثل في وجود قوى نووية متعددة لديها صواريخ عابرة للقارات ، أي أن الرادع النووي والصاروخي لم يعد ميزة لإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع القمة العسكرية ، لاسيما أن هناك إحتمال تزايد الدول الحائزة

على السلاح النووي ، وهذا يعني تحييد ميزة السلاح النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى النووية الأخرى .

الثاني سياسي : يتمثل في مدى مصداقية القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في خدمة القرار السياسي والاقتصادي الأمريكي ، أي أن القوة العسكرية أن لم تخدم الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على وضع القمة ، تصبح قوة غير قابلة للتصديق ، وهو ما يؤشر تراجع قدراتها الردعية ، وهذا يتمثل في عدم دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب عسكرية مع أية دولة ذات مصداقية عسكرية مهمة .كوريا الشمالية، أيران، روسيا، الصين... ألخ، وإنما كانت دول العالم الثالث وجهة هذه القوة العسكرية ومختبرها وليس في هذا ما يدل على تأكيد التفوق .

الثالث تكنولوجي: ويتمثل في مستوى التقدم التقني والتكنولوجي في عدد من الدول الصناعية الكبرى كألمانيا واليابان مثلاً ، التي ستؤهلها في وقت قصير لتتحول الى دول عسكرية متفوقة، فتكنولوجيا اليوم ليست كتكنولوجيا الأمس ، فاليوم التكنولوجيا تُوفر فرصاً كبيرة وبالغة السرعة لإمتلاك الأسلحة المتطورة والمتفوقة تقنياً لأية دولة تمتلك القدرة على حيازة مثل هكذا أسلحة ، فضلاً عن دخول التكنولوجيا في مجال حرب المعلومات والحروب اللامتماثلة .

وبالنسبة للضعف التكنولوجي الأمريكي ، فيبدو أكثر وضوحاً ، فبالرغم من التفوق الكاسح في التطبيق التكنولوجي للعلم في المجالات كافة، فأن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تواجهتحدياترئيسة ناجمة عن العولمة والثورة التي يشهدها مجال تكنلوجيا المعلومات والعجزالمزمن والنمطالإستهلاكي المفرط للطاقة ، فلم تَعد الولايات المتحدة الأمريكية تقود العالم بقدرتها على الإبتكار وخلق أشياء جديدة بكفاءة وإقتدار ، وذلك مع ظهور قوى دولية تكنولوجية أصبحت تشغل حيزاً كبيراً في هذا النوع من الصناعات كالصين التي بدأت بسحب البريق الالكتروني والتكنولوجي الأمريكي لصالحها [33] .

أما من الناحية الاقتصادية ، فأن النموذج الأمريكي يحمل داخلياً عوامل ضعف بالرغم من كل البريق والدعاية الكاسحة له ، فالضعف الاقتصادي يبدو واضحاً عن طريق نسب البطالة المرتفعة والكساد والتضخم ، فضلاً عن التهديد الحقيقي للأقتصاد الأمريكي في الخارج ،وهو وجود إقتصاديات قوية كاليابان ومجموعة النمور في شرق وجنوب شرق آسيا ، فضلاً عن السوق الأوربية الموحدة ، وهذه الاقتصادات تُمثل مجموعة من المنافسين الأقوياء للاقتصاد الأمريكي المرهق[34] .

وقد كان للأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي في عام 2008 دوراً كبيراً في تصاعد الشكوك حول قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على حضورها ووجودها العسكري في إقليم جنوب شرق آسيا ، خاصةً وإن الكونغرس الأمريكي قام بتشكيل لجنة معنية بخفض العجز في الموازنة الأمريكية بموجب قانون مراقبة الموازنة ، تُعرف باسم ((اللجنة المشتركة))، وقد وضعت هذه اللجنة تدابير لتلافي العجز في الموازنة ، ومن هذه التدابير هو عملية تخفيضات شاملة وغير تمييزية الى حد بعيد ، تُعرف باسم ((تخفيض الإنفاق)) أو (**Sequestration**) ترمي الى تحقيق تخفيضات إجمالية مقدارها (917) مليار دولار في الإنفاق المتوقع للأعوام العشرة ، بدءاً بالسنة المالية 2012 فما بعدها ، وكان ذلك نتيجة التحذيرات الدائمة التي يطلقها الكونغرس جراء تزايد النفقات العسكرية على الموازنة الأمريكية[35] .

أما الضعف الاجتماعي الذي يؤثر في مدى حيوية المجتمع وتماسكه ، فيبدو واضحاً في المجتمع الأمريكي عن طريق إرتفاع نسب الجريمة وتعاطي المخدرات والانتحار والطلاق ، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية أقل قدرة على المنافسة في القرن الحادي والعشرين [36]0

وعلى أساس ماتقدم ، فإن إدراك هذه القيود يشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتراجع ، وأن التفوق النسبي الأمريكي الحالي ، هو في الحقيقة ، تفوق مؤقت بطبيعته ، فالقيود المشار اليها سابقاً ، هي ليست قيود خارجية فقط ، وإنما هي قيود خاصة بالوضع الداخلي الأمريكي أيضاً ، وهي اسهمت في توضيح الصورة الحقيقية للقطب الأمريكي ، وهذا ما يجعلنا ويجعل دول جنوب شرق أسيا

تتساءل حول إمكانية نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على وضعية القوة المهيمنة على النظام الدولي ..لاسيما مع وجود دول قريبة في جنوب شرق آسيا تعد من الدول ذات القوة الاقتصادية المتعاظمة كاليابان والصين وهي بصدد أن تتخطى الولايات المتحدة الأمريكية في حلبة السباق، وهذا على ما يبدو قد يكون هو السبب في تراجع إعتماد دول الأسيان مستقبلاً على الولايات المتحدة الأمريكية وبحثها عن بديل آخريلبي رغباتها الاقتصادية كالصين أو اليابان أو حتى روسيا والهند.

المبحث الثاني : الإنعكاسات الدافعة :-

هي الإنعكاسات المستقبلية الإيجابية للترتيبات الإقليمية على الهيمنة الأمريكية ، التي تشتمل على بعض الحالات التي إن حصلت مستقبلاً فأنها ستكون ذات نفع كبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ووجودها في المنطقة وبالتالي هيمنتها العالمية ، ومن هذه الحالات هي استمرار إعتماد دول الأسيان على الوجود الأمريكي ، وتوفير الأجواء لتحالف أمريكي – صيني، وأيضاً زيادة الشراكات والتحالفات الأمريكية مع دول المنطقة .

أولاً: استمرار إعتماد الأسيان على الوجود الأمريكي :-

ويأتي هذا الإحتمال من إدراك هذه الدول بأن النظام الدولي هو نظام القطب الواحد وأن العلاقة مع هذا القطب لايمكن التضحية بها ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وبرغم كل ما تم ذكره من نقاط ضعف ، فإنها ماتزال الدولة الأقوى عسكرياً في العالم وإن كل الدول المنافسة لها ماتزال بعيدة جداً عن اللحاق بها في المجال العسكري [37] ، ومن الناحية الاقتصادية فما يزال الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية يُشكل نحو (24%) من الناتج العالمي، كما أنها ماتزال تتمتع بالتفوق التكنولوجي والتقني ، وأن من بين القوى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية تبقى الصين هي الأقرب الى المنافسة ، لكنها تعاني ضعفاً إستراتيجياً كونها محاطة بحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية [38].

وإن من أهم ما يدعم هذا الإحتمال ويدحض الإحتمالات الكابحة ، هو وجود نزاعات تأريخية بين أغلب دول جنوب شرق آسيا من جهة والصين من جهة أخرى ، ومن أهمها النزاعات الإقليمية المتأصلة بخصوص بحر الصين الجنوبي ، ووجود تأكيدات صينية على ((الخط التأريخي)) الذي تدَّعي الصين أنه يقع في قلب بحر الصين الجنوبي ويمتد لـ (1200) ميل بالقرب من ماليزيا وسنغافورة ، وبالنتيجة فإن جميع الدول التسع المطلة على بحر الصين الجنوبي ستصطف في مواجهة الصين، إذا تمسكت الأخيرة بمطالبها ، أو إذا قامت بتصرف إعتدائي لايُحمد عقباه ، وفي هذه الحالة ستعتمد دول جنوب شرق آسيا على دعم الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسياً وعسكرياً [39].

ومما قد يزيد الصراعات بين الطرفين في المستقبل ويجعلها حادة بدرجة أكبر، هو تصاعد الطلب الآسيوي على الطاقة ، الأمر الذي يجعل من بحر الصين الجنوبي المصدر المركزي للقوة الاقتصادية للإقليم ، وهوالأمر الذي سيُحَول بحر الصين الجنوبي الى أشبه مايكون بموقععسكري ، فالدول التي تدَّعي حقوقاً في بحر الصين الجنوبي تقوم الآن ببناء وتحديث قدراتها البحرية ، ناهيك عن تصاعد الصراع في العقود الأخيرة حول الجُزر والشُعب المرجانية حول بحر الصين الجنوبي ، فالصين قامت حتى الآن بحجز (12) موقع جغرافي ، وفيتنام (25) موقع ، والفلبين (8) مواقع، وماليزيا (5) مواقع [40].

ولهذا فسيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية لعب دور الموازن الذي يظهر عند الحاجة اليه ، لاسيما أن الصين والهند تُعززان من قوتهما البحرية بصورة غير مسبوقة ، مما يُهدد الممرات المائية في إقليم جنوب شرق آسيا ، وإن إدارة صعودها السلمي سيكون على عاتق البحريةالأمريكية وبطلب من الآسيان ، وهذا سيعطي الضوء الأخضر للولايات المتحدة الأمريكية لبقاء إسطولها البحري في المنطقة وفي مضيق ملقا أيضاً ، الذي يُعد من أكثر الممرات الأستراتيجية العالمية أهمية [41].

إذن ، ومن أجل موازنة الصين ، فإن دول جنوب شرق آسيا ستظل . على الأقل للمستقبل القريب . تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تعمل كرقيب

على البحرية الصينية أو أية قوة أخرى تحاول خلخلة التوازن في المنطقة ، وهذا الأعتماد سيكون الإتفاق عليه ناتجاً عن إجتماعات الآسيان ومنتدى آسيان الأقليمي ، وستكون هذه الترتيبات الإقليمية مشجعة على الاستمرار بالإعتماد على التوازن الذي تُحدثه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، وهذا يعني بقاء السيطرة الأمريكية في المنطقة ، مما يُعطيها ميزة إستراتيجية تزيد من قوتها وهيمنتها العالمية .

ثانياً / تهيئة الظروف لتحالف أمريكي – صيني : –

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنذ تسعينيات القرن الماضي ومع إستشعارها للتهديد الصيني ، بدأت بسياسة مهادنة وإنفتاح على أثر الزيارة التي قام بها ((بيل كلنتون)) الى بكين عام 1998 ، وجاء هذا التحول بناءً على تصور مفاده إن معاداة الصين وإحتواءها سيدفعها الى معاداة الغرب والإندفاع أكثر نحو التفاهم مع روسيا ، في حين أن مهادنتهاوالتحالف معها قد يُحَولها الى دولة متعاونة مع الغرب في المجالات كافة ، بما في ذلك الأمن الآسيوي[42]، لاسيما أن هناك هواجس ومخاوف أمريكية تتعلق بوجودها في المنطقة ، بسبب المحاولات الصينية للتقرب من كوريا الجنوبية والمحاولات المستمرة لتوحيد الكوريتين وإختزال الدور الياباني الإقليمي ، مما سيؤدي الى زيادة إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الحليف الياباني ، الذي بدأ يتذمر من تكاليف هذا التحالف وأعبائه السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وقد تنشب خلافات بين الطرفين ما سيؤدي لاحقاً الى حصول إدراك أمريكي ، بأنها لكي تبقى قوة في آسيا – الهادىء فأنه ليس لديها خيار آخر غير التحالف مع الصين ، وبهذا تصبح الصين المتفوقة إقليمياً مُرتكز الولايات المتحدة الأمريكية الشرق أقصوي في ميدان سياسة القوى الأكثر تقليدية ، فتساعد بذلك في تعزيز توازن أوراسي للقوى [43].

لذلك فأن الولايات المتحدة الأمريكية تجد في إجتماعات منتدى أسيان الإقليمي والأبيك فرصة لاتُعوض لكي تتحالف مع القوى المناوئة لها ، وفي مقدمتها الصين ، فهذا قد يخلق تَفهماً صينياً أوضح وأكبرلحقيقة عدم كون إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادىء هادفة الى إحتواء الصين ، بل الى إدخالها في شبكة أوسع من العلاقات التعاونية التي ستسهم أيضاً في صياغة الشراكة العالمية

الأمريكية. الصينية المشتركة[44] ، وبالمقابل فأن الصين ستحاول التوَّصل الى تسويات حول قضايا كثيرة في العلاقات الأمريكية – الصينية ، وذلك لسببين رئيسين : أولهما كسب ثقة المحيط الإقليمي والترتيبات الإقليمية بأن الصين ليست دولة عدائية تبحث عن الصراع وإختلاق المشاكل ، بل أنها تبحث عن تحقيق السلام الإقليمي والأمن الآسيوي ، وثانيهما هو من أجل تقليل إمكانية حدوث صراع مُكلِّف مع الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي من شأنه أن يُعيد توجيه سياسات بكين المحلية من التوازن بعيد المدى الى الأنفاق الدفاعي قصير المدى لإدارة التهديدات الفورية [45] .

أما دور الترتيبات الإقليمية هنا ، فهو يتمثل في توفير الأجواء والظروف لهذا التحالف ، فإذا ما قامت الأسيان بالضغط على الصين إقتصاديا وتجارياً ، فأن سياسة الصين ستصبح أكثر لينا في المستقبل ، فالإعتماد الاقتصادي المتبادل بين الطرفين يُعد عاملاً ضاغطاًعلى الصين ، كما أن حرص الصين في الحفاظ على موقعها الإقليمي في الترتيبات الإقليمية هو أيضاً عامل ضغط عليها ، فمثلاً ، إذا كانت أندونيسيا تريد أن تحافظ على حقول الغاز التابعة لها أو تمنع الصين من تهديدها لجعل الثمن منخفضاً ، فأن على أندونيسيا ان تدفع زملاءها في رابطة الآسيان لمواصلة إنتقاد الأعمال الصينية غير المقبولة وان يفعلوا ذلك بلغة أكثر وضوحاً [46] ، والأدلة على ذلك كثيرة ، وأهمها عام 1995 عندما كانت الصين ترفض التوقيع على معاهدة منع الإنتشار النووي (NPT)، فتَعرَّضت بذلك لضغط جدي من منتدى آسيان الإقليمي، ما أدى بها الى التوقيع على المعاهدة في جلسة المنتدى لذلك العام، وهذا يعني أن السلوك الصيني يمكن أن يُلطَف عبر الضغط المُنسق، وهذا لايعني بدء إستراتيجية آسيانية لمواجهة الصين، وأنما للعمل على دمجها في النظام الدولي، مما يَتيح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لكي تضمن وجود عامل مهم جداً لمنع الصين عن أي تهديد للتوازن الإقليمي أوالأضرار بالمصالح الأمريكيةفي المنطقة [47].

وقد حدث مؤخراً حوار إستراتيجي مهم جداً بين الطرفين ، تَمثَّل في إستضافة الولايات المتحدة الأمريكية للصين ثلاثة أيام في 26 يونيو 2015 وذلك للدخول في حوار إستراتيجي بين البلدين، يشمل قضايا حساسة كالقرصنة المعلوماتية والأمن في

بحر الصين الجنوبي ومسائل التعاون في منطقة آسيا . الهادىء ، وقد وافقت الصين على فتح الأسواق الصينية أمام الشراكات الأمريكية [48].

إذن، إذا ما قامت الترتيبات الإقليمية في المستقبل القريب بالضغط على الصين لتتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وتتعهد بعدم المساس بمصالحها في المنطقة وعدم معارضة سياستها في آسيا ، فإن هذه الترتيبات الإقليمية تكون قد وفرت للولايات المتحدة الأمريكية جهداً كبيراً في إيجاد الفرصة للتحالف مع المنافسين وتثبيت مكانتها ومصالحها في آسيا، وهذا في نهاية الأمر يعطي دعماً مضافاً للهيمنة الأمريكية العالمية.

ثالثاً: زيادة الشراكات والتحالفات الأمريكية مع دول المنطقة:

يُشير هذا الإحتمال الى إستثمار الولايات المتحدة الأمريكية للترتيبات الإقليمية في جنوب شرق أسيا لتقوم عن طريقها بتوسيع شراكاتها وتحسين علاقاتها مع الدول الآسيوية ، وذلك إنطلاقاً من حرص الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون طرفاً في أي تحالف إقليمي آسيوي، فضلاً عن حرصها على تحقيق مصالحها في المنطقة وجذب أكبر عدد ممكن من الحلفاء .

ويستمد هذا الإحتمال قوته من وجود بعض التوترات والصراعات في المنطقة ،لاسيما أن الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية تستنجد بها لموازنة النفوذ الصيني في المنطقة وأيضاً لكبح الطموحات اليابانية في السيطرة ، وهذا يعني أن إنعدام الأمن غالباً ما يوِّلد الديناميكية، ونقصد بالديناميكية ، العمل على تقوية وتوسيع التحالفات والشراكات مع الجانب الأقوى الذي من جانبه سيكافىء هذه الأطراف بتقويتهم عسكرياً ، لاسيما مع وجود قلق حقيقي بشأن الأسلوب الأمثل للتعامل مع التحدي المتمثل في دولة صينية ناهضة وتأثيرها في الأمن والرخاء الاقتصادي [49] ،وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تستغل الاجتماع الأخير لمنتدى أسيان الإقليمي الذي عُقد في السابع من آب 2015 في سنغافورة، وتحاول فرض مناقشة موضوع التهديد الصيني على بحر الصين الجنوبي[50]، وذلك لإعادة تذكير دول المنطقة بوجود تهديد صيني عليهم.

ولهذا أصبحت دول الإقليم تتسارع في عقد التحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فحتى فيتنام التي إشتهرت بعدائها التأريخي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها اليوم، كقوة رأسمالية، تسعى نحو إرتباطات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية [51]، كما إنها تستقبل البوارج البحرية الأمريكية في موانئها كبعثات تدريبية وللقيام بمناورات بحرية مشتركة في بحر الصين الجنوبي [52] .

وماينمار أيضاً ، التي كانت معروفة بعدائها للولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحصار الأقتصادي الذي فرضته الأخيرة عليها منذ عام 1988 ، إلا أن هذا الحصار تم رفعه وبدأت العلاقة بين الطرفين تتحسن منذ عام 2011 ، لاسيما بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية أنذاك ((هيلاري كلينتون)) لماينمار وطرحها لأمكانية وضع مبادرات لتعزيز الشراكة بين الطرفين في حال الاستمرار بعمليات الإصلاح الديمقراطي[53].

أما بالنسبة للقوى المحيطة بالإقليم ، فأن الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت من أغلبهم حلفاء إستراتيجيين لها كاليابان والهند وكوريا الجنوبية ، وعملت لسنوات لكي تجعل لهؤلاء الحلفاء دوراً موازناً لدور الصين وروسيا في المنطقة ، وحتى بالنسبة للصين فهي ليست عدواً للولايات المتحدة الأمريكية ، لكنها تُعد منافساً شرعياً لها وهي قد صرحت في أكثر من مناسبة بأنه ليس في نيتها أن تتعارض مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تتنازع معها ، وهذا يُعطي رؤية مستقبلية ببقاء الوضع هكذا لمدة ليست بالقصيرة . أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي ستستغل أي فرصة تتيحها إجتماعات منتدى أسيان الإقليمي أو الأبيك لضم الصين الى تحالفاتها الدولية ، فهذه الاجتماعات ستتيح فرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتقارب وتوضيح وجهات النظر مع القوى الآسيوية لاسيمافي مجال الوجود والتعاون البحري ومحاربة القرصنة في المحيط الهادىء [54].

فالبحرية الأمريكية اليوم تساعد القوات البحرية وخفر السواحل في كل من ماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا في تكوين قوة مشتركة للحد من القرصنة في مضيق ملقا والمياه المحيطة بالأرخبيل الأندونيسي ، وهذا ما جعل الآسيان تتمسك بالمساعدة الأمريكية في مجال مكافحة القرصنة بصورة خاصة ، وقد تستمر الأسيان في التمسك

بهذه المساعدة مستقبلاً ، وذلك على إعتبار أنه حتى الآن لا ماليزيا ولا أندونيسيا لديها القدرة على القيام بفعالية في مراقبة المضيق والسواحل الخاصة بها[55].

هذا فضلاً عن ان الولايات المتحدة الأمريكية تحاول . وبمساعدة الأسيان . القيام بدور الوسيط وتكوين تحالفات تجمع بلداناً متنافسة مثل الهند والباكستان أو الهند والصين، فلن يكون من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية إقناع تلك الدول وغيرها للمشاركة في قوة عمل تهدف لمواجهة تهديدات عالمية لا خلاف عليها، وتعد القرصنة، في هذا الإطار، هدفاً يمكنأن يوَّحد الدول المتنافسة على طول الشريط الساحلي للمحيط الهادىء والهندي ، وهذا سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية بإقامة عدد من التحالفات الإقليمية مع هذه الدول فضلاً عن إقامة شبكة من القواعد البحرية على شواطىء تلك الدول ، على أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية تزويدها بالإمدادات اللازمة ، كما حصل عندما أجرت الولايات المتحدة الأمريكية والهندوسنغافورة وأستراليا ، تدريبات مشتركة على ساحل الهند الجنوبي الغربي الذي عدته الصين آنذاك تحذيراً لها [56] .

إن متطلبات التوازن البحري تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على طرق الملاحة البحرية الإقليمية وإظهار القوة في الأماكن الضرورية في شرق وجنوب شرق آسيا ، وبالتالي تحقيق المصالح الحيوية الأمريكية التي من أهمها الوصول الآمن من جانبها ومن جانب حلفائها الى الأسواق الإقليمية والموارد الأستراتيجية ، بما في ذلك النفط في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط . إذن ، عن طريق دعم دول الأسيان فأن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح قوة بحرية في آسيا ، ولن تحتاج حتى لأن تتنافس على التأثير في شرق آسيا القارية[57] .

وهنا نستطيع القول بأنه على الرغم من تقلص فجوات القوة فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ، والقوى الكبرى من جهة أخرى ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة العظمى الوحيدة من خارج المنطقة الآسيوية التي تتمتع بحضور فاعل لاسيما في جلسات منتدى آسيان الإقليمي والأبيك ، وهذا طبعاً سيكون بدفع من رابطة الآسيان .

الخاتمـة :

إن الإحتمـالين المتمثليـن بمبحـثي هـذه الدراسـة ، همـا إحتمـالان ممكـن حدوثهما مستقبلاً ، نظراً لاستناد كل منهما الى عوامل ومتغيرات وأسس واقعية وممكنة الحـدوث فعلاً على أرض الواقـع، كمـا أن أرجحيـة بلـوغ النجـاح لأي مـن الإحتمـالين السابقين ، لاتعتمد على الطريقة التي تتطور بها الترتيبات الإقليمية والدول الكبرى في المنطقة فحسب ، بل أيضاً تعتمد كثيراً على السلوك والحضور الأمريكيين .

ولكن عن طريق قراءتنا للأحداث والمستجدات وما يتبعها من آثار مستقبلية، فإننـا نستطيع أن نُرجِح كفة المطلب الثاني ((الإنعكاسات الدافعة)) على الأقل في المستقبل المنظور، نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الأقوى فعلياً والأكثر نفوذاً في المنطقة ، وإن مشاركتها في الترتيبات الإقليمية مهمة وفاعلة الى اللحظة، كما أن وجودها العسكري سيظل الى حقبةأخرى أحد الشروط الضرورية لاستقرار المنطقة وحل الأزمات والخلافات العسكرية والبحرية والاقتصادية والحدودية، فضلاً عن كونها الموازن الأفضل للقوى المتنافسة على القيادة الأقليمية، ولهذا ستظل الآسيان متمسكة بالوجود الأمريكي في المنطقة، وبالمشاركة الأمريكية في الترتيبات الأقليمية .

وعلى الرغم من ترجيحنا لكفة المطلب الثاني، لكننا لانستبعد حدوث الإحتمال الأول بمرور الزمن في حال إكتملت متطلبات هذا الإحتمال ، فلا ننسى القوى الأخرى التي يتزايد تأثيرها وحضورها في المنطقة وفي ترتيباتها الإقليمية ، وهي تعتمد بالأساس على الدعوات التي تظهر بين حقبة وأخرى لأنهاء الهيمنة الأمريكية والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، والصين بوجه خاص هي إحدى القوى المحورية وأحد الفواعل الرئيسة في الترتيبات الإقليمية ، إذ تتزايد إمكانياتها ونفوذها يوماً بعد يوم ، كما أنها تسعى للإضطلاع بدور بارز ومؤثر في مجمل الفعاليات الإقليمية ، ولاسيما أن هناك من المعطيات والمؤشرات التي تؤكد صعود الصين بازدياد في المستقبل .

الهوامـش والمصـادر :

الأمريكية

(1) Jeffrey A. Bader, Obama and China's Rise: An Insider's Account of America's Asia Strategy, (Washington: Brooking Institution Press, 2012), p. 110 .

(2)عبد المنعم طلعت ، ترتيبات الأمن الأقليمية في النظام العالمي الجديد : نموذج شرق أسيا ، السياسة الدولية، العدد (129) ، (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، يوليو 1997) ، ص 12 .

(3) المصدر نفسه ، ص 21 .

(4)كيه . أس .بلاكريشنان ، أمن دول أسيا – المحيط الهادىء والمنتدى الأقليمي لرابطة أسيان : دروس وعبر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في : " النظرة الأسيوية نحو دول الخليج العربية "،دراسات عالمية ، العدد (24)، (أبو ظبي : مركزالأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية) ، ص 31 .

(5) كوثر عباس الربيعي ، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرقي أسيا ((الصين واليابان والكوريتين)) ، دراسات دولية ، العدد (23) ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ، 2004) ، ص 41 .

(6) روبرت روس ، جغرافية السلام شرق أسيا في القرن الحادي والعشرين، في: ((مايكل اي 0 براون وأخرون ، صعود الصين))، ترجمة: مصطفى قاسم، ط 1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 344 .

(7) Arvind Subramanian , Eclipse : Living in The Shadow of China's Economic Dominance , (Washington : Peterson of Institute of International Economics , 2011), p.201 .

(*) يُسيطر الصينيون الأجانب على حوالي (90%) من إقتصاد أندونيسيا ، كما يسيطرون على إقتصاد سنغافورة بأكمله، وهم يملكون (500) شركة رئيسة من مجموع شركات جنوب شرق أسيا . يُنظر :

– زبيغينيوبريجنسكي ، رقعة الشطرنج العظمى : التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة ، ترجمة : سليم أبراهام، ط 2، (دمشق : دار علاء الدين للنشر والتوزيع ، 2003) ، ص 188 .

(8) Arvind Subramanian , op. cit , p. 202 .

(9) جيرالد سيجال ، شرق أسيا وكبح الصين ، في : ((مايكل اي 0براون وأخرون ، صعود الصين)) ، ترجمة: مصطفى قاسم ، مراجعة : السيد يسين ط 1 ، (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2010) ، ص 451 .

(10) المصدر نفسه ، ص 452 .

(11)خديجة عرفة ، تأثيرات خارجية : أبعاد وتداعيات التحولات السياسية في ماينمار ، السياسة الدولية ، العدد (189) ، (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، 2012) ، ص 110 .

(12) نوار جليل هاشم ، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي : دراسة في الجغرافية السياسية، ط 1 ، (بغداد: دار الكتب العلمية ، 2011) ، ص 199 .

(13)زبغينيوبريجنسكي ، رؤية استراتيجية : أمريكا وأزمة السلطة العالمية ، ترجمة : فاضل جتكر ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2012)، ص 198 .

(14) زبيغينيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج العظمى ، مصدر سبق ذكره ، ص 64 .

الأمريكية

(15) Nikolay Kozhanov , Russian Foreign Policy After Putin's Return, Policy Watch , (Washington Institute for Near East Policy , 2012) , p . 97 .

(16) كوثر عباس الربيعي ، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرق أسيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 43 .

(17) نوار جليل هاشم ، الممرات المائية ، مصدر سبق ذكره ، ص 199 .

(18) عمرو جوهر ، المصالحة الكورية : الدوافع والأنعكاسات، السياسة الدولية ، العدد (143) ، (القاهرة: مؤسسة الأهرام ، 2001) ، ص 198 .

(19) زبيغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج العظمى ، مصدر سبق ذكره ، ص 193 .

(20) ميرا كامدار ، كوكب الهند ، مصدر سبق ذكره ، ص 375 .

(21) شايتيجباجبابي ، البحث عن الطاقة : دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية ، في : ((الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية : التنافس على موارد الطاقة)) ، (أبو ظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث ، 2008)، ص 123 .

(22) زبيغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج العظمى ، مصدر سبق ذكره ، ص 177 .

(23) المصدر نفسه ، ص 188 .

(24) كوثر عباس الربيعي ، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرق أسيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 49 .

(25) Bates Gill and Yan Zhong Huang , Sources and Limits of Chinas Soft Powers , Survival , Vol. (48) , No . (25) , 2006 , p. 75 .

(26) نوار جليل هاشم ، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 190 .

(27) كوثر عباس الربيعي ، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرقي أسيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 39 .

(28) Matron Abram and Stephen Bosworth , Adjusting to The New Asia , Foreign Affairs Vol.(82) , No. (4) , 2003 , p. 65 .

(29) حسين معلوم ، القطب الأمريكي 00 محاولة الأنطلاق وتحديات المنافسة ، السياسة الدولية ، العدد (156) ، (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، 2004) ، ص 171 .

(30) Ian Bremmer , Every Nation for Itself : Winners and Losers in a G – Zero World , (New York : portfolio , 2012) , p. 118 .

(31) National Intelligence Council , Global Trends 2025 : A Transformed World , (USA : NIC , 2008) , P.8 .

(32) حسين معلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص 171 .

(33) Thomas L. Friedman and Michael Mandelbaum , That Used to Be Us : How America Fell Behind in The World it Invented and How we can Come Back , (New York : Farrar , Strans and Giroux , 2011) , p.350 .

(34) حسين معلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص 172 .

(35) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة: عمر الأيوبي وحسن حسن وأمين الأيوبي، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 192 .

الأمريكية

(36) Richard N.Hass , Foreign Policy Begins at Home : The Case for Putting America's House in Order, (New York : Basic Books , 2013) , p.180.

(37) Niall Ferguson , Colossus : The Rise and Fall of American Empire , (London : Allen Lane , New York : Penguin Books , 2004) , p.250 .

(38) Robert Kagan , The World America Made , (New York : Vintage , 2013) , p.120 .

(39) روبرت كابلان ، بحر الصين الجنوبي : ميدان الصراع القادم ، ترجمة : أحمد مطر ، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الأستراتيجية، العدد الثاني ، بغداد ، 2012 ، ص 196 .

(40) روبرت كابلان ، بحر الصين ميدان الصراع القادم ، مصدر سبق ذكره ، ص 197 .

(41) نوار جليل هاشم ، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 177 .

(42) نزار عبد المعطي ، العلاقات الأمريكية . الصينية : أوجه التقارب وأوجه التباعد ، السياسة الدولية ، العدد (132) ، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، 1998) ، ص 119 .

(43) زبيغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج العظمى ، مصدر سبق ذكره ، ص 194 .

(44) Robert Kagan , op.cit , p. 101 .

(45) روبرت روس ، جغرافية السلام شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص 332 .

(46) جيرالد سيجال ، مصدر سبق ذكره ، ص 455 .

(47) جيرالد سيجال ، مصدر سبق ذكره ، ص 456 .

(48) Error! Hyperlink reference not valid. Yahoo.net.2015/.

(49) كوثر عباس الربيعي ، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرقي آسيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 45 .

(50)http://www.cnn@yahoo.net.2015/.

(51) روبرت كابلان ، مصدر سبق ذكره ، ص 194 .

(52) محمد عبد الله يونس ، تحول جيوإستراتيجي : الأستراتيجية الأمريكية الجديدة في ((الباسفيكي)) ، السياسة الدولية ، العدد (188) ، (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، 2012) ، ص 92 .

(53) المصدر نفسه ، ص 92 .

(54) Jeffrey A .Bader , Obama and China's Rise , op . cit , p.97 .

(55) روبرت روس ، جغرافية السلام شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص 336 .

(56) نوار جليل هاشم ، الممرات المائية ، مصدر سبق ذكره ، ص 200 .

(57) روبرت روس ، مصدر سبق ذكره ، ص 343.